



هيومن رايتس:

الغارة السعودية على مراسم عزاء في اليمن ترقى إلى جريمة حرب

قصفت القاعدة بقنبلة «جي بي يو» أمريكية الصنع بوزن 225 كلجم موجهة بالليزر

كشفت منظمة هيومن رايتس وتوتش تفاصيل مهمة عن المذبحة المروعة التي ارتكبتها تحالف العدوان بقيادة السعودية في قاعة عزاء آل الرويشان.. ومن ذلك ان السعودية أطلقت قذيفتين على القاعدة إحداهما قنبلة «جي بي يو» 12 بايفواي 2 أمريكية الصنع موجهة بالليزر تزن 225 كلجم.. مؤكدة ان قصف مجلس العزاء يرتقي إلى جريمة حرب، وان الحاجة باتت ملحة لإجراء تحقيق دولي في جرائم السعودية باليمن.. مشيرة إلى أنها رصدت أكثر من 85 غارة جوية غير قانونية.. وطالبت أمريكا والمملكة المتحدة وغيرهما بإيقاف مبيعات الأسلحة للسعودية، كما طالبت السعودية وتحالف العدوان السماح فوراً بالرحلات الجوية إلى مطار صنعاء الدولي.. وإلى نص التقرير:

الحاجة ملحة لإجراء تحقيقات دولية في جرائم السعودية

على الولايات المتحدة وبقية الدول
إيقاف مبيعات الأسلحة للسعودية
سارحة وبيبيس يجب ألا يترك
اليمنيون في وجه هذا الجنون

لا يجب أن يكون للسعودية مكان في مجلس حقوق الإنسان

ووفقاً لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، منات ممن قتلوا وجرحوا مدنيون.. قال أحد الشهود إنه يعرف شخصياً أكثر من 45 مدنياً قتل في الهجوم.. من بين الضحايا 20 شخصاً على الأقل مسؤولون رفيعو المستوى في حزب «المؤتمر الشعبي العام» التابع للرئيس السابق علي عبدالله صالح، ومن الحوثيين، المعروفين أيضاً باسم «أنصار الله»، والمسؤولين العسكريين والأمنيين.. بدأ التحالف بقيادة السعودية حملة جوية ضد الحوثيين والقوات الحليفة لهم في مارس 2015م.. وفقاً لقوانين الحرب، يكون الهجوم غير متناسب بشكل غير قانوني إذا كان يُتوقع للخسارة في أرواح المدنيين أو ضرر المبنى المدنية أن تتجاوز الميزة العسكرية للموسسة والمباشرة المتوقعة من الهجوم.. ينظر فقط إلى العسكريين والمسؤولين المدنيين المشاركين في العمليات العسكرية ضد قوات التحالف على أنهم أهداف مشروعة، تشكل انتهاكات قوانين الحرب الخطيرة المرعبة بارادة - أي عن قصد أو استهتار - جرائم حرب. أعلن عن موعد ومكان انعقاد مراسم العزاء على

قالت «هيومن رايتس وتوتش» إن الغارة التي شنها التحالف بقيادة السعودية على مراسم عزاء في العاصمة اليمنية صنعاء، في 8 أكتوبر / تشرين الأول 2016م، وأسفرت عن مقتل 100 شخص وجرح أكثر من 500، بينهم أطفال. يبدو أنها جريمة حرب..وقالت هيومن رايتس وتوتش إن الغارة على مراسم العزاء تؤكد الحاجة الملحة إلى تحقيقات دولية موثوقة في انتهاكات قوانين الحرب المزعومة في اليمن.. على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وباقي الحكومات إيقاف مبيعات الأسلحة إلى السعودية.. على التحالف السماح فوراً بالرحلات التجارية إلى صنعاء، المتوقفة منذ أغسطس، السماح لكل مريض أو جريح يتلقى العلاج في الخارج، وأضفت سارة ليا ويتسن مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس وتوتش: «بعد الغارات غير القانونية على المدارس والأسواق والمستشفيات وحفلات الأفاف والمنازل في مدى 19 شهراً الماضية، أضاف التحالف بقيادة السعودية مراسم عزاء إلى قائمة انتهاكاته المتزايدة.. يجب إجراء تحقيق دولي مستقل في هذه الجريمة البشعة، بما أن التحالف أبدى عدم رغبته في الالتزام بواجباته القانونية المتمثلة في إجراء تحقيق موثوق».

وقابلت هيومن رايتس وتوتش عبر الهاتف 14 شاهداً على الهجوم ووركلين وصلا إلى مكان الحادث مباشرة بعد الغارة الجوية للمساعدة في جهود الإنقاذ. بالإضافة إلى مصادر آخرين.. ورجعت أيضاً مقاطع فيديو وصوراً لموقع الغارة وبقايا الذخيرة.

في 8 أكتوبر، تجمع مئات الأشخاص في قاعة الصالة الكبرى، والتي سعتها 1000 شخص، لحضور مجلس عزاء علي الرويشان، والد وزير الداخلية في الحكومة القائمة في صنعاء جلال الرويشان.. قال جميع الشهود الذين تحدثوا إلى هيومن رايتس وتوتش إنه حوالي الساعة 3:30 بعد الظهر، اخترق وتحدثا ذخيرة ملقاة جوا سقف القاعدة وانفجرتا بفارق بضع دقائق بينهما.

أظهرت الصور ومقاطع الفيديو الملتقطة بعد الهجوم جثثاً محترقة ومشوهة متناثرة داخل وخارج القاعدة، والمبنى مدمراً، ورجال إنقاذ يحملون جثثاً إلى سيارات إسعاف.. المتحدث باسم وزارة الصحة القائمة في صنعاء، الدكتور تميم الشامي، أخبر هيومن رايتس وتوتش أنه في 9 أكتوبر قتل 110 أشخاص وجرح 610 على الأقل.. من المرجح ارتفاع عدد القتلى نظراً لتعرض عدة جثث للحرق أو تشوهات بشكل يصعب التعرف عليها.. لم تتمكن هيومن رايتس وتوتش من التحقق بشكل مستقل من الأرقام الصادرة عن الوزارة، لكن بعد الهجوم بوقت قصير، ذكرت «أطباء بلا حدود» قيام 6 مشاف تابعة لها بعلاج أكثر من 400 جريح.

وقال أحد الشهود: «عندما وصلت، كانت هناك أكثر من 50 جثة محترقة يمكن التعرف على ملامحها. لكن مع اختفاء نصف الجسد واختفاء نصف الرأس، أما الباقون فكان من الصعب جداً معرفة من كانوا».

اختطاف طائرات عسكرية
سعودية لقصف القاعدة الكبرى!
مطر الاشموري

مادم ذلك حدث وفي أشهر حدث وهي أحداث سبتمبر 2001م وهو اختطاف طائرات مدنية أمريكية واستعمالها في ارباب وإجرام مناهن وواشنطن فذلك ربما كان قدم للنظام السعودي حل في تخريجات أكثر اقناعاً ربطاً ومقارنة بأحداث سبتمبر 2001م، عندما يُلقى القبض على أحد أمراء بني سعود في مطار بيروت ويجوزته طنان فقط من المخدرات فأولئك المراقبون للأمر، أو الذين هم برفقته لا يريدون له أمر حتى لو كان الاعتراف بأن طني المخدرات لهم ولا علاقة لأمير بها ل من قريب ولا من بعيد. ما يسمى رئيساً وحكومة شرعية وجيشاً وطنياً إنما تختزل في شخص وشخصيات بعدد أصابع اليد ولا تصل إلى أصابع اليدين في احسن الأحوال.

هادي وعلي محسن وهاشم الاحمر ربما هم أهم الشخص والاثقال وبدلاً من استعمالهم الأبله من قبل النظام السعودي لتحليلهم مسؤولية جرائم هذا النظام أو رمي المسؤولية عليهم حين.. «زقة» فالمفترض من النظام السعودي أن تطور وبشكل إيجابي ما تقدمه الأحداث كحلول لمعاناته وبإضافات خلقة تعطي اقناعاً أفضل.

إذا اراهيبون في سبتمبر 2001م نجحوا في اختطاف طائرات مدنية أمريكية واستعملوها لارهاب كما تابعنا وكثير حتى من الأمريكيين لم يتفقوا بذلك فكل ماكان على النظام السعودي هو التطور والانتقال من استعمال الطائرات المدنية إلى استعمال الطائرات الحربية لذات الهدف.

كان الأفضل للنظام السعودي من ذلك التبرير والتميرير الساذج والبيد في التعامل مع جريمة قصفه القاعدة الكبرى بالعاصمة ان يستلمهم من الابداع الأمريكي في مثل هذا التبرير والتميرير.. الأكثر إثارة كان ان تلعن مثل أن هادي الذنوع وعلي محسن الاحمر وهاشم الاحمر كانوا على رأس خاطفي ثلاث طائرات عسكرية سعودية مملحة بالصواريخ واستعملوها في قصف القاعدة الكبرى كعمل اراهبي واجرامي يدينه النظام السعودي ولاعلاقة له أو تحالفه بمثل هذا العمل.

سيكون أكثر إثارة وأكثر اقناعاً اعلان تقديم الثلاثة للمحاكمة وتنفيذ أحكام اعدام ونفس ما اتبعه النظام السعودي للتعامل مع تفجير «الخبر» الراهبي الذي استهدف أمريكيين.

لو استرجعنا تعامل النظام السعودي مع جريمة ذقة سوق مستبأ بحجة فهورر بذات ما يبرر به جريمة ومجزرة وارهاب القاعدة الكبرى بالعاصمة وذلك ما يبرر به النظام السعودي عشرات الجرائم والمجازر منذ بداية عدوانه في مارس 2015م

ولذلك ومن اجل حد ادنى من تصديق النظام السعودي كان الأفضل له ازاء جريمة القاعدة الكبرى الاعلان عن قيام ثلاثي الأثقال بخطف ثلاث طائرات عسكرية سعودية بما لديهم من معاونين والمحاكمة العاجلة والتنفيذ الفوري لاحكام اعدام بطريقة جريمة وارهاب. الخبر، وذلك قد يرفع سقف تصديق كسقف مصداقية للنظام السعودي. النظام السعودي قال في تبرير جريمة القاعدة الكبرى ذات ما قال ازاء جريمة سوق مستبأ بحجة والجديد الذي أتحفنا به هو تعويضات لاهالي الضحايا.. فما هو معيار تعويض أو عدم تعويض بين جريمة وأخرى ومن اي فهم أو مفهوم لهذا النظام؟

النظام السعودي يعالج مشكلة انعدام تصديق وققدانه المصداقية وقد ذكر تعويضات قد تعطيه شيئاً من ذلك. هذا يؤكد ان الحل الأمثل كان فيما طرحه عليه والمستوحى من أحداث سبتمبر 2001م، ولكم تصوّر فقط إثارة حقيقية وفضائيات مثل العربية والحدث بخبر يقول اعان التحالف العربي ان المجرمين والارهابيين عبدره وعلي محسن الاحمر وهاشم الاحمر قأداوا اختطاف ثلاث طائرات عسكرية سعودية.. الخ!!!

هل مازال للوقت وفي الأحداث متسع ليقوم النظام السعودي بالأخذ بمذ المقترح وحيث ذلك ما سيجعل بمقدوره تدمير وقتل أوسع وأكثر وأكثر وأبعد دماراً وتدميراً من القاعدة الكبرى.. وهل طرح هذا المقترح للنظام السعودي وفي صحيفة «الميثاق» سيحفظني مسؤولية في حال حدوث مثل هذا؟